

التحولات الاجتماعية وانعكاساتها على أنماط العمالة بالريف المصري
"دراسة ميدانية بأحدى قرى محافظة الجيزة"

نسرين وحيد سليمان معروف

باحث دكتوراه- قسم علم الاجتماع

كلية البنات ، جامعة عين شمس، مصر

Nessreen.wheed@gmail.com

أ.د. عاليه حلمي حبيب

استاذ علم الاجتماع- قسم علم الاجتماع

كلية البنات، جامعة عين شمس، مصر

أ.د.حسن الخولى

استاذ علم الاجتماع- قسم علم الاجتماع

كلية البنات، جامعة عين شمس، مصر

المستخلص:

هدف هذا البحث إلى التعرف على التحولات الاجتماعية وانعكاساتها على أنماط العمالة الريفية ، من خلال التعرف على خصائص العمالة الزراعية وغير الزراعية والتغيرات التي طرأت عليها، و تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية ، اعتمدت الباحثة على كل من منهج المسح الاجتماعى والمنهج الأنثروبولوجى فضلاً عن منهج دراسة المجتمع المحلى ، وعلى الاستبيان كأداة من أدوات البحث الميدانى لاعطاء بيانات كمية عن أنماط العمالة الريفية بمجتمع الدراسة ، والمقابلة حيث تم اختيار عشرة حالات ممثلة لمجتمع الدراسة ، وعلى عينة عشوائية منتظمة عددها (324) مفردة من مجتمع ، انتهت الدراسة إلى تراجع العمل الزراعى فى مجتمع البحث ، حيث تأتير المشكلات التى يعانى منها القطاع الزراعى والمزارعين ، وتقدم القطاع غير الزراعى لمجتمع البحث ، حيث ما يتمتع به القطاع غير الزراعى من مميزات ، وتغير قيم وثقافة الريفين واتجاههم نحو العمل الحر، وكانت أهم التوصيات التى توصلت إليها الدراسة : محو أمية المرأة الريفية ، حل مشكلة الهجرة من الريف للحضر ، حل مشكلات المزارعين ، فتح أسواق عمل جديدة للعمالة غير الزراعية .

الكلمات الدالة: التحولات الاجتماعية ، العمالة الريفية ، العمل، قيم العمل ، ثقافة العمل.

تاريخ ارسال البحث: 2021/4/26 تاريخ قبول البحث: 2021/6/28

أولاً- المقدمة وإشكالية الدراسة:

شهد المجتمع المصري أحداثاً تاريخية وتحولات اجتماعية واقتصادية أحدثت هزةً قويةً في انساقه وبنائه الاقتصادي والاجتماعي ، فقد مر المجتمع المصري بحقب تاريخية مختلفة نتجت عنها تأثيرات متداخلة أثرت في المجتمع المصري بشكل عام وتركت آثاراً واضحة على كافة مناحي الحياة كما كان لها تأثيرها في سوق العمل بشكل عام وعلى المجتمع الريفي على وجه الخصوص (منصور مغاوري ، 2003: 97)

فقد جاءت ثورة يوليو 1952 لتحدث تغييرات جذرية في التحول من نظام الملكية إلى نظام الجمهورية وتبعها صدور مجموعة من القوانين التي من أهمها قوانين الإصلاح الزراعي والتي أحدثت تغييرات في بناء الملكية الزراعية حيث تحول العديد من العاملين بأجر إلى ملاك أراضي زراعية ، في حين لم يستطع الفقراء المعدمون الاستفادة من هذه القوانين في المجتمع الريفي مما دفع بهؤلاء إلى الهجرة إلى المدن للبحث عن فرص للعمل (عاليه حبيب ، 2015: 28)

وفي عام 1961 تبنت الحكومة المصرية سياسة تعيين الخريجين وفتح مجالات للعمل في المجال الصناعي إلى جانب الزراعي ، وأتاحت سياسة مجانية التعليم الفرصة أمام الشباب ذكوراً وإناثاً للمشاركة في سوق العمل الحكومي (مهدي القصاص ، 2008: 28)

ولم يظهر في هذه الفترة دور للقطاع الخاص أو الاستثماري حيث كان العمل في ظل قوانين الاشتراكية هو الأفضل للراغبين في العمل ، مما أدى إلى تضخم حجم العمالة في القطاع العام (اعتماد علام ، 2001: 345)

وقد صاحبت فترة النكسة وما بعد النكسة توقف كثير من النشاط الاقتصادي وخطط التنمية الاقتصادية و كان هذا على حساب معدلات التوظيف وإيجاد فرص للعمل 0

- ومع فترة السبعينيات وانتصار حرب أكتوبر 1973 تلك التي تبعها تدفق الاستثمارات الأجنبية في مصر وتدفق الاموال العربية لتدفق النفط في الخليج وفتح سوق العمل في الدول العربية نتيجة لاتفاقات الهجرة، والتي كانت لها آثاراً وخيمة على المجال الزراعي في المجتمع الريفي المصري حيث استقطبت الهجرة عدداً كبيراً من العمالة الزراعية وبذلك تقلصت العمالة الزراعية وارتفع أجر العامل الزراعي مما دفع بأصحاب الملكيات الكبيرة إلى استخدام الآلات الزراعية والتحول من زراعة المحاصيل المعيشية إلى زراعة المحاصيل النقدية (عاليه حبيب ، 2009: 121)

- وتبع ذلك انتشار أنماط جديدة من العمالة الزراعية المؤقتة خارج القرية ، وخروج شباب القرية للبحث عن فرص جديدة للعمل (عبد الرحمن ، ابراهيم حلمي ، 2000: 204)

- كما انتشرت في الفترة نفسها وحتى التسعينيات ظاهرة العمل المزدوج ، مثل :الجمع بين العمل الحكومي والعمل الزراعي وانتشرت المشروعات الرأسمالية كمشروعات مزارع الدواجن وتسمين الماشية والتي استطاعت أن تجذب كثيراً من العمالة المتعلمة من الذكور والإناث ، حيث وجد الشباب مخرجاً من العمل الزراعي الشاق وانتشرت العمالة النسائية في مجال التجارة (بيع الخضار والفاكهة) في القرية (عاليه حبيب ، 2015: 25)

- وشهدت التسعينيات تأثيرات النظام العالمي (العولمة) وارتبط ذلك بتحولات كبيرة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وظهرت تغييرات علمية وتكنولوجية ومعلوماتية واسعة ، والتي صاحبها

تغيرات في قيم العمل والانتاج والتي انعكست بدورها على أنماط العمالة ، وثقافة العمل في المجتمع الريفي .

- وقد أكدت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء للمشتغلين من (15:64 سنة) ، حسب المهنة والنوع :ارتفاع نسبة المشتغلات بمجال الزراعة لتصل إلى 29% للإناث مقابل 26,6% للذكور ، كما أظهرت البيانات أن أكثر ممن يعملون بمهن غير زراعية مثل: الحرفيون ، عمال تشغيل مصانع، عمال مهن عادية نسبتهم 22,1% خلال الفترة من 2000 حتى 2008

- كما سجلت نسبة من يعملون بمهنة الاخصائيين أكثر من 10% خلال تلك الفترة – من 2000 حتى 2008 ، حيث بلغت 22,5% للإناث مقابل 12% للذكور ، وتشير البيانات إلى الثبات النسبي تقريباً في مهنة العاملين بالخدمات حيث سجلت 9,7% ، 9,4% ، 9,8% ، 9% للأعوام الثلاث 2000-2002 على الترتيب .

- وتظهر البيانات تذبذب نسبة المشتغلين من رجال التشريع وكبار المسؤولين من 9,7% عام 2000 وارتفعت إلى 11,1% عام 2002

- ثم تراجع مرة أخرى إلى 9,7% عام 2008 وينطبق هذا النمط على المشتغلين بمهنة الفنيين للأعوام الثلاثة 2000-2002-2008 على الترتيب .

- وبالنسبة للقائمين بالأعمال الكتابية فقد سجلت أقل نسب للمشتغلين فبلغت 6% تقريباً في عامي 2000-2002 ، وتراجعت إلى 6,2% في عام 2008 ، مع ملاحظة ارتفاع نسب الإناث الفائزات بالأعمال الكتابية عن نسب الذكور العاملين بهذه المهنة حيث تراوحت بين 1,2% - 9,4% للذكور وتزيد للإناث حيث تراوحت بين 8,5% ، 9,6% للأعوام 2000-2002-2008 على التوالي (السكان بحوث ودراسات ،الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء،2009:10)

- كما جاءت بعض النتائج لتشير إلى زيادة العمالة في القطاعات غير الزراعية بحوالى 1 مليون نسمة ؛ نتيجة للتراجع في قطاعات الزراعة بنسبة 2,4% ، مثل : قطاعات البناء والتشييد بنسبة 7,11% والخدمات بنسبة 10,0% ، في قطاع الخدمات بنسبة 9,14% ،وقد كانت النسبة الإجمالية لعمالة المرأة في تلك القطاعات أكثر من الرجل بنسبة 3,9% مقابل 0,3% ،وظلت عمالة المرأة مركزة في قطاعي الزراعة والخدمات بنسبة 1,40% للرجال ، 1,54% للإناث حتى عام 2015 .

- ونتيجة لتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مصر والعالم أجمع ؛ أصبحت العمالة الريفية في تطور وتغاير مستمر في الأونة الأخيرة في المجتمعات الريفية ؛ حيث لم تعد الزراعة هي المصدر الرئيسي للعمالة الريفية بل تنوعت العمالة على حساب العاملين في النشاط الزراعي الأمر الذي يفرض توفر نوعيات من العمالة الريفية غير الزراعية (سالم محمد، 2012 : 34)

- وبناءً على ما سبق تتبلور مشكلة الدراسة في الكشف عن ملامح التحولات الاجتماعية ؛ مثل :التغير في نمط الأسرة الريفية، التعليم ،وتغير التركيب المحصولي ، وتغير نمط الانتاج،الهجرة ،الانفتاح على العالم الخارجى، الإنترنت ،ورصف الطرق وتوافر المواصلات داخل القرية المصرية ،العولمة وتأثيراتها،تغير نمط الاستهلاك ؛ وانعكاسات هذه المتغيرات على أنماط العمالة الريفية، و الوقوف على أهم التغيرات التي طرأت على أنماط هذه العمالة ،ومساهمتها في النشاط الاقتصادي ، وحجم هذه المساهمة وأوضاع العمالة وخصائصهم ، وما تواجهه هذه العمالة من مشكلات ، سواء الخاصة ببيئة العمل أو جاءت مرتبطة بتغير قيم المجتمع وثقافته ، وتأثير هذه العوامل على تحول العمالة

الزراعية إلى غير زراعية فى ظل التغيرات التى طرأت على المجتمع المصرى عامة ، والريف المصرى على وجه الخصوص.

ثانياً: أهمية الدراسة:

• الأهمية النظرية:

بعد استعراض التراث النظرى لمعظم الدراسات السابقة التى ركزت على أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية فى مصر والتى طرأت على العمالة الزراعية التقليدية فى الريف المصرى ، فى حين ركزت الدراسات الأخرى على ظهور أنماط مستحدثة للعمل فى المجتمع الحضري وخاصة المهن المستحدثة لعمالة النساء، وأغفلت المهن المستحدثة فى الريف المصرى ، ومن هنا تتجلى الأهمية النظرية للدراسة فى تناولها لأنماط العمالة التقليدية والمستحدثة فى الريف المصرى ذكوراً وإناثاً؛ انعكاساً للتحولات الاجتماعية والاقتصادية التى مر بها المجتمع الريفي.

• الأهمية التطبيقية:

تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة فى محاولة التعرف على حجم العمالة التقليدية والمستحدثة وقوتها وخصائصها وأنماطها ومشكلاتها حيث تعتبر العمالة من أهم مصادر التنمية البشرية تلك التنمية التى تعد عنصراً أساسياً فى عملية التنمية مما يساعد على التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التى يمكن أن تساعد واضعى السياسة والقائمين على اتخاذ القرارات للمجتمعات الريفية من تطوير القوى البشرية وتنميتها فى المجتمع الريفي.

ثالثاً: أهداف الدراسة وتساولاتها :

تهدف الدراسة إلى هدف رئيسى وهو:

التعرف على التحولات الاجتماعية بالريف المصرى وانعكاساتها على أنماط العمالة الريفية وقد انبثق من هذا الهدف أهداف فرعية وهى :

(1) التعرف على أنماط العمالة الزراعية وغير الزراعية فى ظل التحولات الاجتماعية التى مر بها الريف المصرى

(2) الكشف عن خصائص العمالة الزراعية وغير الزراعية بالمجتمع الريفي

(3) رصد التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى طرأت على أنماط العمالة بالريف المصرى

(4) الكشف عن أكثر المهن الاقتصادية غير الزراعية انتشاراً بين الذكور والإناث بالمجتمع الريفي .

(5) الكشف عن خصائص سوق العمل الريفي وتأثيرها فى فرص العمل المتاحة بالنسبة للذكور والإناث فى الريف المصرى

(6) الوقوف على التغيرات التى طرأت على مفهوم قيم العمل وثقافته لدى القرويين واتجاههم نحو مهن جديدة ومستحدثة بالريف المصرى .

رابعاً : تساؤلات الدراسة:

(1) ما أنماط العمالة الزراعية وغير الزراعية بالريف المصرى ؟

(2) ما خصائص العمالة الزراعية وغير الزراعية بالريف المصرى ؟

- (3) ما التغيرات التي طرأت على أنماط العمالة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية التي مرت بالقرية المصرية؟
- (4) ما أكثر المهن الاقتصادية غير الزراعية انتشاراً بين الذكور والإناث بالمجتمع الريفي؟ وهل قديمة أم حديثة؟
- (5) ما فرص العمل المتاحة للذكور والإناث في القطاع غير الزراعي في ظل التحولات التي مرت بالريف المصري؟
- (6) ما التغيرات التي أثرت في مفهوم قيم العمل وثقافته لدى القرويين واتجاههم نحو مهن جديدة ومستحدثة بالريف المصري؟

خامساً : مفاهيم الدراسة :

- (1) العمل labour
- (2) العمالة الريفية. Rural Employment
- (3) مفهوم قيم العمل ، وثقافة العمل Labour value , Labour culture
- (4) التحولات الاجتماعية . Social Transformations

سادساً: الاتجاهات النظرية للدراسة:

- انطلقت الدراسة من نظرية التغير الاجتماعي Social Change : حيث تقوم نظرية التغير الاجتماعي على وجود تباين في مكونات البناء الاجتماعي والنظم والظواهر الاجتماعية الذي يؤدي إلى حدوث تغير في انساق التفاعل والعلاقات وأنماط السلوك والنشاط الانساني ويعد السمة المميزة لطبيعة الحياة الاجتماعية في المجتمعات الحديثة وتهتم هذه النظرية: الكشف عن اتجاهات التغير وعوامله حيث ترجع تلك النظرية اتجاه التغير إلى اتجاهين وهما : (التغير من الداخل أى من داخل المجتمع ذاته بعيداً عن أى تأثير خارجي – التغير من الخارج حيث تطرأ الأفكار الجديدة على النظام الاجتماعي أو على النسق من خارجه) ، (على المكاوي، 1999، :245)
- كما استفادت الباحثة من نظرية رأس المال البشري في تركيزها على المهارات والمعارف التي تكتسبها العمالة الريفية سواءً كانت زراعية أم غير زراعية أثناء تدريبهم أو محاكاتهم للنشاط الحرفي في المنشآت الحرفية وذلك من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية ، وذلك من خلال النظر إلى الإنسان الحرفي بوصفه فاعلاً ، ومنتجاً ، ومستهلكاً مع النظر إلى أهمية التعليم والتدريب في صناعة رأس المال البشري، فضلاً عن أن بعض الفلاحين الذين لا يجدون الفرصة سانحة في مجتمعاتهم للعمل في حرفة ما ، فإنهم يهاجرون إلى قرى أخرى للعمل بالأنشطة الجديدة (على المكاوي ، أحمد زايد ، 2012: 129) ؛ وجاء ذلك في دراسة (حامد عبد الهادي ، 2005 : 123) ، حول الحرف التقليدية والمعاصرة بين التكيف مع الفقر وصناعة رأس المال دراسة ميدانية في ثلاث قرى مصرية " والتي هدفت إلى وصف آثار التحولات الاجتماعية والثقافية في قرى الدراسة وانماط الحرف التقليدية والمعاصرة في قرى الدراسة وعلاقتها بالتحولات الاجتماعية وتوضيح أثر العوامل الأيكولوجية في أنماط الحرف التقليدية والمعاصرة في قرى الدراسة ووصف الخصائص العامة والنوعية للعاملين بالحرف التقليدية والمعاصرة بقرى الدراسة

- واستهدفت الدراسة الإجابة عن تلك التساؤلات وهى: ما تأثيرات التحولات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن العولمة والخصخصة بقرى البحث؟، كيف لعبت العوامل الأيكولوجية دوراً ملموساً فى الحرف التقليدية فى مجتمعات البحث؟ ، كيف مثلت الحرف التقليدية إحدى آليات صناعة رأس المال فى مجتمعات البحث خاصة بالنسبة لأصحاب النشاط الحرفى؟.
- وانتهت الدراسة إلى أنه قد أدت التحولات الاجتماعية والثقافية فى قرى الدراسة إلى تراجع النشاط الزراعي وازدهار أنشطة جديدة منها إحياء النشاط الحرفي التقليدى، وابتداع أنشطة حرفية جديدة (حلج القطن – صناعة البردى) ومثلت حرفة حلج القطن وعصر بذرتة فى منازل الفلاحين راسمالية صغيرة ومعاصرة يستثمر فيها بعض الفلاحين أموالهم الخاصة بهم، وقد ابتدع الفلاحون حرفة معاصرة وهى حرفة صناعة ورق البردى وهى حرفة لصناعة رأس المال فى إحدى قرى الدراسة، وأدت العوامل الأيكولوجية دوراً واضحاً فى نوع الحرفة فى قرى الدراسة؛ حيث إن القطن يزرع فى قرية الدراسة، وكانت القرية القريبة منها تشتغل بحرفة حلج القطن وعصر بذرتة (حامد عبد الهادى، 2005: 22)
- واستفادت الباحثة من المدخل الثقافي فى فهم المجتمع الريفي فلكل مجتمع مكانه الخاص به وهذا المجتمع يفهم فى ضوء أنماط انتاجيته ونظمه الاجتماعية والثقافية فى ظل التحولات الاجتماعية والثقافية التى تدفع الى العمل بأنماط عمل جديدة مثل: الأنشطة الاقتصادية التجارية – والحرفية وتغيير النشاط الأساسي للفلاح وهو النشاط الزراعي فى المجتمع الريفي
- المجتمع الريفي أحد الأنماط المورفولوجية الأساسية داخل المجتمع حيث يتسم هذا النمط المورفولوجي بخصوصية اجتماعية وثقافية وأيكولوجية تنعكس على النمط الثقافي السائد بين قاطنيه مما يؤثر على طبيعة الحياة وسلوك الريفيين وبالرغم من الطبيعة الاستقلالية لهذا المجتمع نتيجة سيطرة التقليديه على اركانه فإن ذلك لا يعنى الانعزال عن التحولات البنائية فى المجتمع ككل فنظرة الريفيين الى العالم مشروطة بالطابع المميز الخاص بالقرية .
- ولذلك تتجلى أهمية المدخل الثقافي فى فهم التغيرات البنائية التى اعترت القرية المصرية وتأثير عوامل التغيير الاجتماعي وما أفرزه من أنماط جديدة للعلاقات الاجتماعية داخل الريف المصري (على محمد المكاوى، محمد كمال التابعى، 2005: 6)
- كما استفادت الباحثة من نظرية النسق العالمى فى تفسير قضية التغلغل الاقتصادي من قبل دول المركز لمناطق المحيط حيث عبر الاستثمار الخاص بواسطة شركات متخطية للحدود القومية التى تمارس نفوذاً أقل مباشرة من خلال برامج المساعدات الأجنبية ووكالات القروض، وتنتج التبعية الاقتصادية غير المباشرة عن وضع الدولة فى موقع محدود فى شبكة التجارة العالمية أو تخصيصها بدور هامشى فى التقسيم العالمى للعمل للمجتمع الريفي (توماس . س . باترسون، 2005: 215)، ومن الدراسات السابقة التى استخدمت هذه النظرية دراسة (سماح عبد الغنى، 2014) والتى هدفت إلى الكشف عن بعض ملامح التغيير الاجتماعي الثقافي فى الريف المصري من خلال دراسة العمالة النسائية الريفية والوقوف على أهم التغيرات التى طرأت على أشكال هذه العمالة ومساهمتها فى النشاط الاقتصادي وحجم المساهمة وهيكلا مهن المشتغلات ومستوى وفرص الاستخدام والكسب والأجر من العمل وما يواجهه العمالة من المشكلات والعقبات.

- وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الاستطلاعية التي اعتمدت على المنهج الأنثروبولوجي، منهج دراسة الحالة، فضلاً عن منهج دراسة المجتمع المحلي والملاحظة والمقابلة والإخباريين والملاحظة بالمشاركة، مثل: أدوات جمع البيانات، وأسلوب التحليل الكيفي لتحليل البيانات وتفسيرها وأسلوب وتحليل المضمون وقد تمت الدراسة بكفر بولين بإحدى قرى محافظة البحيرة وتم تطبيق المقابلة مع ثلاثين حالة بالقرية .
- وانتهت الدراسة بتوضيح التغيرات التي حدثت في القرية بشكل عام وهي أن السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الدولة (إعادة الهيكلة الرأس مالية) على مدى العقود الماضية وقت منتصف الثمانينات والتي أثرت في جملة الأوضاع في المجتمع المصري بشكل عام وأثرت في المجتمع الريفي كما أدت إلى اتجاه القرية المصرية نحو الاعتماد على السوق في الإنتاج والاستهلاك نتيجة للتحرر الاقتصادي وما صاحبه من تغيير في قوانين تنظيم الإنتاج الزراعي، مثل: الدورة الزراعية والدورة الإجبارية للمحاصيل؛ مما ترتب عليه خضوع الأمر للعرض والطلب وارتفاع تكلفة الإنتاج والاستهلاك، مما أدى إلى تقييم العمل الزراعي تبع هذا تغيراً في نمط الإنتاج الزراعي بالقرية وتحوله من إنتاج محاصيل تقليدية إلى محاصيل نقدية كما تبع هذا تحول في شكل العمالة الزراعية بحيث أصبحت ذات نمط موسمي، فهناك مواسم يتعاطم فيها دور المرأة على الرجل والعكس (سماح عبد الغنى عبد العزيز، 2014 : 242)

سابعاً: الإجراءات المنهجية للبحث:

- **منهج الدراسة:** جمعت الباحثة في دراستها بين كل من المنهج السوسولوجي والمنهج الأنثروبولوجي حيث اعتمدت على كل من منهج المسح الاجتماعي والمنهج الأنثروبولوجي فضلاً عن منهج دراسة المجتمع المحلي
- 1- منهج المسح الاجتماعي:**

استعانت الباحثة بمنهج المسح الاجتماعي (الوصفي)، بوصفه منهجاً لجمع البيانات الاجتماعية وتحليلها من خلال مقابلات مقننة ومن خلال استبيانات (استمارات البحث) بغرض الحصول على معلومات من أفراد عينة البحث الذين يمثلون مجتمعاً معيناً والهدف الرئيسي للمسح الاجتماعي هو أن يكشف عن معدل توزيع بعض الخصائص الاجتماعية، مثل: السن، والنوع، والمهنة، والحالة الاجتماعية، وأن يحدد كيف ترتبط هذه الخصائص بأنماط سلوكية معينة أو باتجاهات معينة

2- المنهج الأنثروبولوجي:

بأدواته المختلفة المتمثلة في: الملاحظة، والمقابلة، والإخباريين، والتصوير الفوتوغرافي؛ للوقوف بشكل أعمق على أنماط العمالة الزراعية وغير الزراعية، وواقعها، وخصائصها، ومشكلاتها، والتغيرات التي طرأت عليها في المجتمع الريفي وقد استفادت الباحثة من دراسة (فاروق مصطفى) عن " أثر الحرف والصناعات الصغرى في تغيير القرية المصرية " : في اعتمادها على المدخل الأنثروبولوجي والأساليب الأنثروبولوجية المتنوعة لجمع المعلومات مثل الملاحظة المباشرة والملاحظة بالمشاركة والإخباريون والمقابلات المفتوحة والمقابلات الموجهة ودراسة الحالة للصناعات الحرفية والصناعات الصغرى وللعاملين فيها، في مركز سمود بمحافظة الغربية .

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على معرفة أثر الصناعات الحرفية والصناعات الصغرى في إحداث تغييرات اجتماعية في المجتمع القروي بسمنود والتعرف على آثار التغيير التكنولوجي والتصنيع في إحداث التغييرات الثقافية في القرية، وتحديد آثار ارتفاع الدخل التي يحصل عليها القرويون الذين يعملون في الحرف والصناعات الصغرى على حياتهم الاجتماعية اليومية وما يحدثه ارتفاع الدخل من بعض التغييرات الاجتماعية والثقافية بالقرية، انتهت الدراسة إلى أهمية المزاجية بين العمل الزراعي والعمل الحرف والصناعات الصغرى نظراً لأنها تدر الربح على من يقومون بها كما أنها تحقق دخلاً مرتفعاً عند مقارنتها بالدخل الناتجة عن العمل في الزراعة ، وأن العمل في الحرف والصناعات الصغرى يمثل حفظاً للعمال وأسرهم في مستوى معيشي لائق وزاد من دخل الأسر فبدأت الأسر تحرص على اقتناء بعض الآلات والأجهزة الحديثة كالراديو والتلفزيون، ارتفعت معدلات استهلاك الطعام من حيث الكم والكيف فضلاً عن إحداث تغيير في أنماط الاستهلاك السائدة لدى عمال الحرف والصناعات الصغرى وأسرهم (فاروق مصطفى ، 2000: 256)

3- منهج دراسة المجتمع المحلي :

وتعنى دراسة المجتمع المحلي محاولة فهم ووصف جماعة من الأفراد تعيش في موقع جغرافي معين، وتشارك في نظم اجتماعية معينة، وتستخدم دراسة المجتمع المحلي كل المناهج التي استخدمها علماء الاجتماع في دراسة المجتمعات المحلية إلى جانب كل طرق جمع البيانات المعروفة ، فقد استعانت الباحثة بمنهج دراسة المجتمع المحلي في الكشف عن خصائص مجتمع الدراسة ؛ كحجم القرية ، وخصائص سكانها ، وبعد القرية أو قربها من المدينة ، وموقعها بالنسبة لطرق المواصلات ، وقيم وثقافة العمل لدى القرويين ، وخصائص وأنماط العمالة التقليدية والمستحدثة ذكوراً وائناً (محمد الجوهري ، عبد الله الخريجي ، 2008: 126)

- أدوات جمع البيانات:-

اعتمدت الباحثة على كل من الأدوات التالية

1- استمارة الاستبيان:

- وقد تضمنت استمارة الاستبيان البيانات الأساسية لأنماط العمالة الريفية لقرية البحث ، بيانات عن العمل الزراعي ، بيانات عن العمل غير الزراعي، بيانات عن المتغيرات الاجتماعية والمهن الجديدة بالقرية .
- وقد طبقت على 324 مفردة من 80 أسرة معيشية بقرية البحث .

2- المقابلة المتعمقة : " Interview "

- وقد تم اختيار عشرة حالات بطريقة عمدية ممن أجريت عليهم استمارة الاستبيان من عينة الدراسة لإجراء المقابلة معهم وفقاً للمحكات التالية : أن تكون ممثلة للأنشطة الزراعية وغير الزراعية ، أن تكون ممثلة طبقياً وعمرياً ، ذكوراً وائناً ، لمجتمع الدراسة
- وأجرت الباحثة المقابلات بطريقة فردية مع عدد من الحالات بالقرية بالأنشطة الزراعية وغير الزراعية ذكوراً وائناً في أوقات العمل والراحة للحصول على بيانات متعمقة عن طبيعة النشاط وكيفية ممارسة النشاط ، والخبرات المكتسبة في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية ، وطبيعة

الأجور ، ساعات العمل ، أوقات الراحة، وقيم وثقافة العمل لدى القرويين فى الريف المصرى ، وقد عمدت الباحثة فى تردها على الحالات ومجتمع الدراسة ، أن تتم الزيارات فى أوقات مختلفة حيث فترات العمل والوجود به سواء فى الأنشطة التجارية أو الخدمية بمجتمع البحث .

- وقد اعتمدت الباحثة على دليل المقابلة شبه المقتن وقد تضمن ستة بنود وهى :

- (1) البيانات الأساسية لحالات الدراسة : (السن- النوع – الحالة التعليمية – الحالة الاجتماعية – المهنة – طبيعة النشاط)
- (2) خلفية أسرية (الأسرة المعيشية) تحتوى بيانات عن أفراد الأسرة المعيشية التى تنتمى إليها الحالة
- (3) بيانات عن طبيعة المسكن (تقليدى – حديث)
- (4) بيانات عن العمل الزراعى . (الحيازة الزراعية – الآلات الزراعية – المشروعات الاستثمارية)
- (5) بيانات عن العمل غير الزراعى (طبيعة العمل -كيفية معرفته – عدد سنوات العمل -مهاراته المطلوبه -وجود مشروع خاص ونوعه)
- (6) بيانات عن المتغيرات الاجتماعية والمهن الجديدة (توافر وسائل الاتصال الحديثه لدى المبحوث وأثرها على عمله – العلاقة بين الانترنت وظهور مهن حديثة – المهن المتوفره فى سوق العمل وعلاقتها بالنوع- استمرار العمل من عدمه فى الأنشطة المستحدثة – العلاقة بين توافر المواصلات والمهن الجديدة – السفر ودواعيه وتأثيره فى المهن الجديدة بالقرية .

واستفادت الباحثة من الدراسات السابقة التى زاوجت فى جمع المادة الميدانية بين الاستبيان ودليل المقابلة، مثل : دراسة "Furaha Aydan Gwivaha,2015"، عن العوامل التى تؤثر على برامج التدريب الإرشادي الزراعي لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة ، والمزارعات فى منطقة نجومبي، بتنزانيا ، حيث هدفت إلى: تحديد العوامل التى تؤثر فى برامج تدريب المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة المرتبطة بالأمن الغذائي الأسري ، منطقة نجومبي بتنزانيا ، و تحديد العوامل الرئيسية التى تؤثر على صغار النساء من المزارعات المتدربات فى منطقة نجومبي فى تنزانيا. و تحديد الخصائص الديموغرافية للمزارعات ، وتحديد البرامج التدريبية للمزارعات من أصحاب الحيازات الصغيرة ، تحديد الجوانب التى تؤثر فى مشاركة المرأة فى برامج التدريب الزراعي ، ووصف الاستراتيجيات التى يمكن أن تعزز التدريب للمزارعات،

استخدمت الدراسة المسح الاجتماعى بالعينة لجمع البيانات من 100 مفردة لأصحاب الحيازات الصغيرة للمزارعات الريفيات ، والاستبيان فى جمع البيانات للمزارعات الريفيات أصحاب الحيازات الصغيرة ، كما تم إجراء المقابلات مع عشرة نساء فى كل قرية من القرى العشر فى منطقة نجومبي لتوفير المعلومات بوصفها مصدراً أساسياً للبيانات، وتم الحصول على قوائم النساء فى الأنشطة الزراعية من المكاتب القروية التى تم اختيارها للدراسة، كما تم استخدام النساء لتمثيل مزارعات أخريات من قائمة جميع المزارعين فى سجل القرية، استخدمت عينة عشوائية بسيطة من المزارعات للحصول على قائمة الممثلات من النساء أصحاب الحيازات الصغيرة، مع أخذ عينات عشوائية بسيطة للنساء المزارعات من وثائق مختلفة من القرية لبرامج التدريب الإرشادي الزراعي .

وانتهت النتائج إلى أن عددا قليلا جدا من المزارعات يشاركن في عملية التدريب الإرشادي الزراعي ، أن العوامل التي أثرت في المشاركة في التدريب الزراعي للمزارعات هي محدودة فرص حصول المزارعات على حيازة الأراضي الزراعية ، وعدد قليل جدا منهم أعضاء في جمعيات المزارعين ،

و أن المزارعات يستخدمن المدخلات الزراعية مثل الأسمدة ومبيدات الآفات ، وعدد قليل منهم يستخدمن البذور المحسنة ؛ لأنها مكلفة للغاية ، ومعظم المزارعات في منطقة الدراسة لم يتعلمن الزراعة من برامج التدريب الزراعي ولكن من خلال المزارعين المحليين ، والمزارعات اللواتي لم يحضرن ، ذهب أزواجهن بدلا منهم .

كما أشارت النتائج إلى أن ما يقرب من نصف المزارعات لا يحضرن برامج التدريب ، واللواتي حضرن برامج التدريب ، تعلمن المهارات التالية : 38% كيفية استخدام الأسمدة ، 35% كيفية تطبيق المبيدات 37% ، أهمية تحسين البذور ، 34% إمكانية الحصول على الائتمانات الزراعية ، 31% تخزين الأغذية والأمن الغذائي كما تلقى المزارعون برامج التدريب المتعلقة بالأمن الغذائي ، 34,4% الأنشطة الاقتصادية للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة خارج المزارع نسبة الأعمال التجارية 10,10% يعمل لدى الحكومة ، والعوامل التي تؤثر في مشاركة المرأة في برامج التدريب الزراعي هي: حيازة الأرض ، والعمل في مجموعات كمصدر للقوة العاملة في المزرعة، واستخدامات الأدوات الزراعية كالأسمدة والمبيدات الحشرية ، ونوع المحاصيل المزروعة، وإمكانية الحصول على المدخلات الزراعية والقدرة على تحمل تكاليفها والوصول إلى الأرض ووسائل حيازة الأراضي وأظهرت النتائج أن 54% من النساء يستخدمن الأراضي التي تنتمي إلى أسرة الزوج، ببساطة ؛ يعني أن النساء والفتيات ليس لهم الحق لامتلاك الأرض، ولكن يسمح لهن باستخدام الأرض لإنتاج الغذاء للأسر حيث إن معظم النساء ركزن على المحاصيل الغذائية والرجال ركزوا على المحاصيل التجارية. وبالنسبة للقوى العاملة في الزراعة ، 38% من أفراد الأسر يعملون في العمل الزراعي، و 9% من النساء وحدهن، و 9% من الأمهات والأطفال، و 6% العمالة المستأجرة للقيام بالعمل الزراعي. وعن نوع المحاصيل في منطقة الدراسة، يزرع المزارعون الذرة والبقول والبطاطا الحلوة والبطاطا المستديرة، والخضار، والشاي، والأشجار للأخشاب، وجعل الفحم والطماطم (البندورة) والقهوة ، شاي و قهوة، 76,76% محاصيل غذائية ، 23,23% محاصيل تجارية (Gwivaha , Furaha Aydan,2015:22-25)

3- الملاحظة : " observation "

- الملاحظة لغة هي : مراقبة شيء أو حال طبيعي أو غير طبيعي ، وتسجيل ما يحدث بدقة ، ويستخدم فيها الباحث الاجتماعي حواسه الخمس ، ويقوم العقل بعملية إدراك فوري لما أمكن التقاطه وجمعه ، وهذا يجعله ميسر الفهم ، وطبعاً للتحليل ، والتفسير ، وتخضع الملاحظة للضوابط العلمية من ثبات ، وصدق ودقة (سامية حسن الساعاتي ، 2006: 266)
- وقد اعتمدت الدراسة على الملاحظة ؛ لإعطاء بيانات عن طبيعة موضوع الدراسة وعن طبيعة الأنشطة الزراعية سواء العاملين في المحاصيل التقليدية أو النقدية وغير الزراعية وكذلك

العاملين بها سواء في المحال التجارية أو الخدمات أو الوظائف الحكومية ، لإعطاء بيانات دقيقة عن موضوع الدراسة وعن التغيرات التي لحقت به (عقيل حسن عقيل 1999: 183)

4- الإخباريون : حيث تم اختيارهم وفق مجموعة من المعايير ؛ وهي :

- **العمر:** روعى في عملية الاختيار ، أن تتضمن إخباريين من مختلف الفئات العمرية ، حيث تم اختيار إخباريين من كبار السن وذلك للاستفادة منهم في الوقوف على أوضاع القرية في السابق ، وكيف كانت أوضاع العمالة الريفية ، وما الأعمال التي عملوا بها فيما مضى ، وذلك من أجل مقارنتها بأوضاعهم وأوضاع عملهم الحالية ، إلى جانب الإخباريين من متوسطى العمر ، متفاوتى التعليم والمستوى الاقتصادى والفاعلين فى قريتهم ، والمتصلين بتفاصيل الحياة بها ، وطبيعة أهلها وذلك من أجل الوقوف على المستجدات التي طرأت على قريتهم ، ومعرفة الأعمال والأنشطة التي لم تكن موجودة من قبل ، والتي عملت بها العمالة الريفية .
- **المستوى الاقتصادي :** قد كان من الضروري في اختيار الإخباريين ذكوراً أو إناثاً أن تتنوع وتتفاوت مستوياتهم الاقتصادية ، وذلك لإمكانية تحديد مفهوم التغير من منظور كل مستوى ، وما يمثله من مظاهر ، ومدى تأثيره سلباً أو إيجاباً على كل مستوى له ، وعمّا إذا كان هذا التغير قد أفاد مستوى بدرجة أكبر من غيره ، وأثر هذا التغير في عمل الرجال والنساء بالقرية .
- **المستوى التعليمي :** كان لا بد وأن يكون هناك تبايناً وإختلافاً بين الإخباريين والإخباريات في المستوى التعليمي وذلك للحصول على آراء مختلفة ، تفيد الباحثة في تكوين صورة متكاملة عن الظاهرة موضوع الدراسة ، فبالضرورة أن الآراء تختلف من شخص لآخر بحسب مستواه التعليمي ، ومدى اتساع ثقافته ، واللذان يكونان عنده قاعدة فكرية تتبلور على أساسها الآراء ، بحيث يأتى التباين في المستوى التعليمي ، فى صالح إثراء التفاعل الإنسانى بين أفراد مجتمع القرية ، وهو ما أنتج فى النهاية مجموعة متباينة من الآراء حول جملة التغيرات التي طرأت على القرية وأثرت فى أنماط العمالة الريفية .

5- الإحصاءات والوثائق الرسمية وقد تضمنت :

- أ- **البيانات الرسمية من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء** وقد تضمنت (عدد من التعدادات السكانية ، سحب عينة البحث ، الأنشطة الاقتصادية الرئيسية فى القرية (النشاط الزراعى من حيث حجم الأراضى الزراعية بالقرية ، التركيب المحصولى بالقرية ، والأنشطة الاقتصادية الأخرى بالقرية ، خريطة توضيحية للقرية، وصف عام للقرية، من حيث موقعها الجغرافى وملامحها الفيزيائية وتركيبها السكانى باعتبارها المحيط الذى يعيش فيه أنماط العمالة الريفية بالقرية -كفر حكيم ، المهن السائدة بالقرية ، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع الدراسة طبقاً لتعداد السكان 2017، وعن الدراسات المؤسسية التى استفادت منها الباحثة فى تغطية نطاق جغرافى واسع فى ريف مصر التى قام بها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بعنوان " عمالة الأطفال فى القطاع الزراعى "
- حيث هدفت الدراسة التعرف على خصائص الأطفال العاملين مقارنة بغير العاملين بالقطاع الزراعى بقرى الدراسة من حيث (فئات السن – النوع –الحالة التعليمية - الموقف من التعليم) ، التعرف على بعض خصائص رؤساء الأسر للأطفال العاملين بالقطاع الزراعى بقرى الدراسة

- (محل الإقامة - النوع - الحالة التعليمية والعملية الزوجية) ، و العوامل المؤثرة على عمالة الأطفال العاملين بالقطاع الزراعي بقرى الدراسة .
- وقد اعتمدت الدراسة على التحليل الكمي للبيانات للتعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأطفال العاملين وغير العاملين ورؤساء أسرهم في القطاع الزراعي
 - أتمدت الدراسة على عينة طبقية متعددة المراحل حيث أجريت في ثلاث عشرة محافظة بالوجه البحري وهي (6 أكتوبر - بنى سويف - الفيوم - المنيا - أسيوط - سوهاج - قنا) والوجه القبلي (الدقهلية - الشرقية - كفر الشيخ - الغربية - المنوفية - البحيرة) بالإضافة إلى الصالحية والريان .
 - انتهت الدراسة إلى أن 66,3% من الأطفال الذكور يعملون في القطاع الزراعي مقابل 50,6% من الأطفال الإناث ، 11,8% للأطفال العاملين في القطاع الزراعي على مستوى المحافظات يتركز في محافظة الشرقية مقابل 8,8% للأطفال غير العاملين بمحافظتي الدقهلية والبحيرة ، 38% الأطفال العاملين فئة السن (15-17) ، وأقل نسبة 2,5% من فئة العمر (5-6) سنوات ، فكلما ارتفع عمر الطفل ارتفعت نسبة عمله بالقطاع الزراعي.
 - وأوضحت الدراسة استحواذ ريف محافظة الشرقية على 12,6% للأطفال الإناث العاملات بالقطاع الزراعي بقرى الدراسة ، مقابل 11,6% للذكور ، يليها 11,4% ، 8% ريف محافظة الغربية والبحيرة نسبة الإناث لكل منهما ، مقابل 9,2% للذكور ، 10,11% الأطفال العاملين الذين التحقوا بالتعليم وتسربوا مقابل 3,9% لغير العاملين ، و88% ملتحقات بالتعليم وعاملات في القطاع الزراعي في الوجه البحري من إجمالي الأطفال العاملات ، مقابل 86,8% للذكور ، 5,4% نسبة الأمية بين الأطفال العاملين بالقطاع الزراعي بقرى الدراسة ، مقابل 9,2% للذكور ، 88% من الإناث ملتحقات بالتعليم وعاملات في القطاع الزراعي في الوجه البحري في مقابل 86,8% للذكور
 - كما أكدت الدراسة على أن هناك تسعة عوامل مؤثرة على عمل الأطفال بالقطاع الزراعي أهمها الظروف السكنية لأسرة الطفل (ملكية المسكن - مصدر الشرب الخاص بالأسرة - نوع السكن - نوع دورة المياه بالمسكن) ، وملكية الأرض الزراعية ، والتحاق الطفل بالتعليم واستمراره في الدراسة ، عدد أفراد الأسرة ، ارتفاع نسبة الأمية لرؤساء أسر الأطفال العاملين بالقطاع الزراعي ؛ 80% للإناث مقابل 49% للذكور. (بحوث ودراسات سكانية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، 2015: 74)

ب- الوحدة المحلية بالقرية : وقد استفادت الباحثة منها في : أوجه النشاط الزراعي ، النشاط التجاري ، الخدمات المتاحة بالقرية ، سواء أكانت تعليمية أو صحية أو اجتماعية أو مرافق ... الخ .

ج- الجمعية الزراعية بالقرية ؛ واستفادت الباحثة منها في : بيانات عن نوعية المحاصيل الصيفية والشتوية بالقرية ، المساحات المزروعة بالقرية ، حجم الحيازات الزراعية ، المشكلات الزراعية للمزارعين .

ثامناً: مجالات الدراسة:

1- المجال البشرى: تمت الدراسة على عينة عشوائية منتظمة قوامها (324) فرداً من (80) أسرة معيشية، كما اختارت الباحثة عشرة حالات لاجراء المقابلة معهم ممن أجريت معهم استمارة الاستبيان ، وفقاً للمحكات التالية: أن تكون ممثلة لأنماط العمالة الزراعية وغير الزراعية، أن تكون ممثلة للذكور والإناث عمرياً وطبقياً ، لإعطاء بيانات متعمقة عن العمالة الزراعية وغير الزراعية بمجتمع البحث وقد استفادت الباحثة من الدراسات السابقة فى اختيار نوع العينة من دراسة (آمال سيد على السيد: 2006) بعنوان "عمالة الأطفال ، وعلاقتها ببعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية بإحدى قرى محافظة الفيوم"؛

هدفت إلى الوقوف على أهم الدوافع التى تؤدى إلى عمل الطفل، والتعرف على التوافق الاجتماعى للطفل ، وبعض المتغيرات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للأطفال العاملين فى منطقة الدراسة ، مقدار مساهمة تلك المتغيرات على عمل الطفل بمجتمع الدراسة .

اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعى بالعينة وقد تم اختيار عينة عشوائية منتظمة مكونة من مائتين وثمانية وخمسين طفلاً تتراوح أعمارهم ما بين الثانية عشرة والثامنة عشرة من واقع السجل المدنى للقرية ، وقد تم جمع البيانات الأساسية من خلال استمارة الاستبيان بالمقابلة الشخصية لأفراد العينة من قرية الخصوص – مركز الخانكة – محافظة القليوبية .

أوضحت النتائج أن أهم دوافع عمل الطفل: 22, 41% من العينة انخفاض دخل الأسرة ، ، 19, 14% الرغبة فى الاعتماد على النفس ، 84, 12% انخفاض العائد من التعليم ، 49, 11% الفشل فى الدراسة ، 11, 8% مساعدة الأسرة ، 76, 6% عدم أهمية التعليم ، 4, 5% عدم عمالة الأب ، أظهرت النتائج وجود علاقة معنوية ذات اتجاه طردى بين عمل الطفل وكل من: العمر، حجم الأسرة ، المستوى التعليمى للأسرة .

كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية معنوية على مستوى 0, 05 بين عمل الطفل والنوع حيث بلغت نسبة الإناث 56, 17% ، 44, 82% ذكر ، ووجود علاقة بين عمل الطفل ، وبعض المتغيرات؛ كمساعدة الطفل لأسرته، ودور الطفل فى الأسرة ، عمل الطفل خارج المنزل ، استمرارية الطفل فى العمل ،نوع النشاط الاقتصادى للطفل ، الحصول على أجر ، الحصول على فترة راحة ، الحصول على وجبة ، التعرض للايذاء البدنى واللفظى، الحصول على التأمين الصحى والاجتماعى ، قرب العمل من محل السكن ، الرضا عن العمل ، أفضلية التعليم بالنسبة للطفل، ووجود علاقة معنوية ذات اتجاه عكسى بين درجة عمل الطفل وسن بداية العمل واحتياج الطفل لأجره وهذه النتائج تتسق مع الواقع العملى حيث انه كلما كان سن الطفل صغيراً ارتفعت درجة عماله أى درجة استغلاله ،

أظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين عمل الطفل والمتغيرات الآتية: التماسك الأسرى، مخاطر العمل، التخطيط للمستقبل، الاتجاه نحو التدخين ، الاتجاه نحو تعاطى المكيفات ، الانفتاح على العالم الخارجى ، وتوضح هذه النتائج أن عمل الطفل فى الريف لا يعتبر دليلاً على جنوح الطفل عن قيم

المجتمع بشكل عام، وقيم أسرته على وجه الخصوص حيث إن طفل الريف يعمل في ظل نسق اجتماعي متكامل يحترم قيمة العمل ويجدها قيمة ايجابية في بناء شخصيته .

وجود علاقة بين عمل الطفل وكل من :حالة المنزل ،حيازة الأجهزة الكهربائية ،حيازة الأراضي الزراعية ،حيازة المعدات الزراعية ، حيازة الحيوانات المزرعية ، وهو ما يعبر عن تقدير المجتمع الريفي لقيمة العمل في حد ذاتها فالطفل قد يعمل لأن العمل يضعه في مكانة اجتماعية أعلى أو لرغبته في الاستقلال عن أسرته . (آمال سيد على السيد ، 2006 : 247)

طريقة سحب العينة : اعتمدت الدراسة على عينة عشوائية منتظمة حيث تم سحب العينة من الإطار الرئيسي لسحب العينات بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، وقد تم اختيار (80) أسرة معيشية للعينة ، تم توزيعه على قرية كفر حكيم من أصل المجتمع (8043) أسرة معيشية بوصفها حجماً للعينة ، وتم سحبها بطريقة عشوائية منتظمة من شوارع منفردة من قرية كفر حكيم لتمثل القرية ككل من الشارع الرئيس بالقرية ، وشوارع (كوبرى سنية ، والوحدة المحلية والسوق القديم والسوق الجديد ثم من الشوارع وبعض الحارات الداخلية تم تحديد البيوت ثم الأسر بطريقة عشوائية منتظمة ، وبعد تحديد الأسر تم اختيار كل من يعمل بالأسرة لتكون العينة (324) فرداً ذكوراً وإناثاً .

2- المجال الجغرافي تمت الدراسة بقرية كفر حكيم بمركز كرداسة بمحافظة الجيزة:

3- المجال الزمني : مرت الدراسة الحالية بمرحلتين تتمثل المرحلة الأولى في جمع المادة النظرية وكتابة الإطار النظري للدراسة ، وقد استغرقت هذه المرحلة من بداية شهر سبتمبر 2015 حتى شهر يناير 2018 .، وقد استغرق تصميم الاستمارة ودليل المقابلة من بداية شهر فبراير 2018 حتى شهر سبتمبر 2019 ، وقد استغرقت الدراسة الميدانية و جمع المادة الميدانية وكتابة الدراسة الميدانية من بداية أكتوبر 2019 حتى مايو 2021 في ظل ظروف فيروس كورونا .

تاسعاً : أساليب التحليل والتفسير :

اعتمدت الدراسة على الأسلوب الكمي والكيفي لتحليل البيانات وتفسيرها في ضوء التوجه النظري ونتائج الدراسات السابقة (0)

- فقد جمع البحث بين أسلوبين وهما : التحليل الكمي واستخدام (برنامج Spss) واستخدام الجداول التكرارية في (برنامج Spss) لتحليل البيانات الميدانية التي جمعت من خلال أداة البحث (الاستبيان) ، أما التحليل الكيفي فقد تم الاستعانة به في تحليل بيانات دليل المقابلة للحالات المدروسة بمجتمع البحث حيث تم اختيار عشر حالات ممن يعملون بالأنشطة الزراعية وغير الزراعية بقرية الدراسة – قرية كفر حكيم - وتم اختيارهم بطريقة عمدية ممن أجريت عليهم استمارة الاستبيان من عينة الدراسة ، جمعت البيانات الكيفية التي أوضحت خصائص المجتمع الريفي والعمالة الزراعية وغير الزراعية من حيث الخصائص : السن – النوع – الحالة الاجتماعية – الحالة التعليمية ، وواقع العمالة الزراعية : الحيازة الزراعية وحجمها ، نوعية المحاصيل الزراعية ، الأدوات المستخدمة في الزراعة ، ومشكلات العمالة الزراعية ، بينما جمعت البيانات الكيفية وتوصيفها عن العمالة غير الزراعية في المهن المستحدثة ، مثل : محلات الفول والطعمية – وعيادات الأطباء- ومكاتب المحاماة – والسنترلات الخاصة ومحال بيع

الملابس الجاهزة - والأحذية - ومحال البقالة - وكذلك توصيف قيامهم ببعض المشروعات الصغيرة - والتجارة البسيطة وبعض الأنشطة الهامشية.

عاشراً - نتائج الدراسة :

تم تحليل نتائج الدراسة من خلال مايلي :

أولاً- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لعينة الدراسة : وأهمها (النوع -السن -المهنة - الحالة الزوجية -التعليم -نمط الأسرة - حجم الأسرة)
ثانياً - واقع العمالة الزراعية وغير الزراعية عينة الدراسة
ثالثاً - المتغيرات الاجتماعية وظهور مهن جديدة عينة الدراسة

أولاً- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لعينة الدراسة

1- النوع

جدول رقم (1)

النوع

النوع	ك	%
ذكر	232	71,6
انثى	92	28,4
جملة	324	%100

يتضح من الجدول رقم (1) ارتفاع نسبة الذكور عينة الدراسة حيث تبلغ 71,6%، بينما بلغت نسبة الإناث 28,4% .

وقد اتفقت الشواهد الميدانية لدراسة الحالة مع هذه النتيجة حيث الحالات رقم (1،2،3،4،5،6،7،8،10) ذكوراً ، بينما كانت الحالات (9،6) من الإناث

2- السن :

جدول رقم (2)

فئات السن

فئات السن	ك	%
أقل من 20 سنة	30	9,3

29,6	96	من 20-30 سنة
22,8	74	من 30-40 سنة
22,8	74	من 40-50 سنة
11,1	36	من 50-60 سنة
4,3	14	60 فأكثر
100,0	324	الاجمالي

تبين من الجدول رقم (2) أن أعلى نسبة 45,6 % لفئات السن من (30- 50) من حجم العينة ، وهذا يشير إلى أن مجتمع الدراسة في سن العمل والإنتاج . وقد أكدت دراسة الحالة على ارتفاع نسبة الشباب ومن هم في سن العمل والإنتاج فقد مثلت فئة السن من (20- 40) الحالات رقم : (1، 6، 7، 8، 9) ، في حين مثلت فئات (40- 50 سنة) الحالتين رقم: (3، 4) ، وفئات السن (50-60) الحالتين رقم : (2، 10) ، وكانت الحالة رقم (5) (أكبر من 60 سنة) من حالات الدراسة .

3- الحالة الاجتماعية :

جدول رقم (3)
الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	ك	%
أعزب	73	22,5
متزوج	242	74,7
مطلق	5	1,5
أرمل	4	1,2
الاجمالي	324	100,0

يكشف الجدول رقم (3) أن 74,7% من المتزوجين ، وأقل نسبة للأرامل وتبلغ 1,2% ، وهذا يتفق مع ما جاء في جدول فئات السن حيث متوسط السن فئة ما بين (30- 50). كما اتفقت هذه النتيجة أيضاً مع

الشواهد الميدانية لدراسة الحالة فقد مثل المتزوجون من الحالات رقم (1 ، 2 ، 3 ، 5 ، 6 ، 8 ، 9 ، 10) ، فى حين الحالة رقم (4) مطلق ، بينما مثلت الحالة رقم (7) أعزب ، من حالات الدراسة الميدانية ، ويتفق هذا مع الموروث الثقافى للمجتمع الريفى الذى يحافظ على شكل الأسرة.

4- مستوى التعليم:

جدول رقم (4) مستوى التعليم

مستوى التعليم	ك	%100
أمى	60	18,4
يقرأ ويكتب	54	16,7
مؤهل أقل من متوسط	53	16,4
مؤهل متوسط	103	31,8
درجة جامعية فأعلى	54	16,7
الاجمالى	324	100,0

يكشف لنا الجدول السابق أن النسبة العليا (31,8%) فئة الحاصلين على المؤهلات المتوسطة تليها فى المرتبة الثانية نسبة الأمية (18,4%) ، كما تساوت فئة من يقرأون ويكتبون مع من يحملون شهادات جامعية (16,4%) ، وتأتى فئة المؤهلات أقل من متوسطة فى التدرج الأخير بنسبة (16,3%) من عينة الدراسة ، وهذا يدل على البناء الطبقي لمجتمع البحث موضوع الدراسة حيث تحرص الطبقة العليا على تعليم إبنائها فى حين تكفى الطبقة المتوسطة بالمؤهلات المتوسطة لتحمل مسئولية إعالة الأسرة ، وتأتى الطبقة الدنيا فى المرتبة الأخيرة التى تعمل لتحصل على قوت أسرتهاون دراسة الحالات الميدانية بقرية كفر حكيم فقد مثلت كل من الحالات (1 ، 2 ، 5 ، 7 ، 8) درجة جامعية ، والحالات (3 ، 4) مؤهل متوسط ، والحالة رقم (10) يقرأ ويكتب ، بينما كانت الحالة (6) مؤهل

أقل من متوسط ، والحالة رقم (9) أمى ، وتذكر الحالة رقم (6): "أبويا كان فلاح مكنش بيعلم البنات عشان كده معلمنيش "

5- نمط الأسرة :

جدول رقم (7)
نمط الأسرة

تمط الأسرة	ك	%
نووية	191	59,0
ممتدة	101	31,2
مركبة	32	9,9
الاجمالي	324	100,0

يوضح الجدول رقم (7) أن غالبية أسر عينة الدراسة من الأسر النووية بنسبة (59,0%) من عينة الدراسة ، ويتفق هذا مع غالبية الدراسات السابقة فهذا النمط هو الأكثر شيوعاً الذى يسود الحياة فى الريف الآن ، بينما تراجع نمط الأسر الممتدة حيث كانت نسبتهم 31,2% ، كما بدأ نمط الأسر المركبة فى الانقراض حيث سجلت نسبتهم (9,9%) من عينة الدراسة .

6- حجم الأسرة :

جدول رقم (8)
حجم الأسرة

عدد أفراد الأسرة	ك	%
3-1 أفراد	30	9,3
6-4 أفراد	175	54,0
9-7 أفراد	95	29,3
10 فأكثر	24	7,4
الاجمالي	324	100,0

يوضح الجدول السابق ان أعلى نسبة 54.0 % لفئة (4 – 6 أفراد) من عينة الدراسة ، وأقل نسبة 7.4% من هم (10 أفراد فأكثر) ، ويتفق حجم الأسرة مع ما جاء فى جدول نمط الأسر حيث تحرص الأسر النووية الريفية على الانجاب ، فالأبناء يمثلون أيدى عاملة لديهم أو لدى الغير أوضحت دراسة الحالة أن الحالات رقم (2 ، 3 ، 4 ، 6 ، 7 ، 9) أسرهم نووية ، والحالات رقم (1 ، 5 ، 8 ، 10) أسرهم ممتدة ،

ثانياً - واقع العمالة الزراعية وغير الزراعية عينة الدراسة :

1-طبيعة النشاط :

جدول رقم (1)

طبيعة النشاط	ك	%
زراعى	42	13,0
غير زراعى	282	87,0
الاجمالى	324	100

من الجدول رقم (1) ؛ اتضح أن النسبة العليا 87,0% لطبيعة النشاط غير الزراعى ، و13,0% للنشاط الزراعى ، ويدل هذا على انتشار المهن الجديدة للعمالة غير الزراعية لعينة البحث .

تنوعت طبيعة عمل الحالات ما بين : صاحب سوپر ماركت (الحالة رقم 1) ، مدرس رياضيات بمدرسة حكومية (الحالة رقم 2)، إمام وخطيب وصاحب محل اكسسوارات موبيلات وحلاقة للرجال فى محل واحد (الحالة رقم 3) ، موظف بالوحدة المحلية (الحالة رقم 4) ، تعمل مدرسة بحضانة خاصة وكوافيرة من المنزل ترسم حنة للسيدات (الحالة رقم 6)، موظف بشركة خاصة وصاحب محل تجارى (الحالة رقم 7)

2-وجود حيازة زراعية ونوعيتها :

جدول رقم (2)

وجود حيازة زراعية ونوعيتها

وجود حيازة زراعية	ك	%	نوع الحيازة	ك	%
نعم	23	54.8	ملك	17	73.9
لا	19	45.2	ايجار	4	17.4
	0	0	شراكة	2	8.7
الاجمالى	42	100	الاجمالى	23	100

يتضح من الجدول رقم (2) أن غالبية عينة الدراسة بنسبة 54,8% يملكون أرض زراعية ، وأن النسبة الدنيا من لا يملكون أرض زراعية بنسبة 45,2% ، ممن يعملون بالقطاع الزراعي، ويوضح ذلك أن قيمة الاحتفاظ بالأرض الزراعية مازالت موجودة في مجتمع الدراسة رغم وجود مظاهر التحضر به ، وأن الغالبية العظمى من الأسر المالكة لأراضي زراعية حيث بلغت نسبتهم 73,9% بينما من يستأجرون الأراضي الزراعية كانت نسبتهم 17,4% و أقل نسبة لشراكة الأرض الزراعية بنسبة 8,7% ، ومن الحالات التي أوضحت قيمة التمسك بالأرض الزراعية الحالة رقم (5) : " أنا كنت وكيل وزارة وعندى أرض زراعية مفكرتش ابيعها عشان أبويا ميز علش ولما اتجوزت وخلفت مفكرتش ابيعها عشان اجوز منها عيالى "

3- حيازة الأسرة من الأرض الزراعية :

جدول رقم (3)
حجم الحيازة (أفدنة - قيراط)

حجم الحيازة أفدنة	ك	%	حجم الحيازة قيراط	ك	%
من فدان – 5 أفدنة	8	61.5	أقل من قيراط	2	20.0
من 5- عشرة أفدنة	3	23.1	من قيراط – خمسة	2	20.0
أكثر من عشرة أفدنة	2	15.4	من خمسة – عشرة	4	40.0
-----	0	0.0	من عشرة -15 قيراط	3	30.0
-----	0	0.0	من 15-24 قيراط	0	0.0
الاجمالي	13	100.0	الاجمالي	10	100.0

ويتضح من الجدول رقم (3) أن النسبة العليا 61,5 % لمن يمتلكون من (فدان – 5 أفدنة) ، وأقل نسبة 15,4% من يملكون أكثر من عشرة أفدنة ، بينما من يحوزون من (خمس - عشرة قيراط) كانت نسبتهم 1,2% من عينة الدراسة ، ومن يملكون (قيراط – خمسة) نسبتهم 20,0% وهذا يوضح أن حجم الحيازة الزراعية ليس كبير بمجتمع البحث أكدت المقابلات الميدانية لحالات الدراسة على أن الحالتين (5،9) يمتلكان لأرض زراعية شراكة الأولى من (5-10) قيراط ، والثانية من (5-10) فدان ، بينما الحالة رقم

(10) عامل زراعى أجير ، وتعكس هذه النتيجة محدودية حيازة الأسر من الأراضى الزراعية بغض النظر عن نوع الحيازة (ملك أو ايجار) ، سواء أكان مالكا أم أجيراً.

4- نوع العمالة الزراعية

جدول رقم (4)
نوع العمالة الزراعية

العمالة المستخدمة فى الأرض	ك	%
العمالة الأسرية	16	69.6
العمالة المؤجرة	5	21.7
الاثنين معاً	2	8.7
الاجمالى	23	100.0

يوضح الجدول رقم (4) أن النسبة العليا للعمالة الأسرية فى الزراعة ونسبتها 69.6% والنسبة الدنيا لفتى العمالة الاسرية والمؤجرة معا ونسبتها 8.7% ، ويشير هذا إلى اعتماد المجتمع الريفى على الزراعة بنفسه وعلى أسرته وليس الغير

5- التركيب المحصولى لعينة البحث:

جدول رقم (5)
نوعية المحاصيل المنزرعة

نوعية المحاصيل المنزرعة	ك	%
محاصيل نقدية	9	21.4
محاصيل تقليدية	33	78.6
الاجمالى	42	100

يوضح الجدول رقم (5) أن النسبة العليا للمحاصيل التقليدية للمجتمع الزراعى ونسبتها 78.6% والنسبة الدنيا للمحاصيل النقدية ونسبتها 21.4%

وعن المحاصيل الزراعية أوضحت حالات الدراسة أن القرية – قرية كفر حكيم- تجمع بين المحاصيل التقليدية ؛ مثل : الخضروات ؛ البطاطس ، الفاصوليا الخضراء ، الباميا ، الكوسة ، البرسيم البلدى ، الباذنجان الرومى ، وبعض المحاصيل النقدية كالطيخ ، والمانجو ، والموز (يزرع فى الصوب طول العام ، ويوضح هذا التغيرات التى طرأت على الانتاج الزراعى الذى شهده المجتمع الريفى وظهور زراعة محاصيل تجارية نقدية وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء فى الورقة البحثية ، مؤتمر التنمية الثقافية فى القرية المصرية للاستاذة للدكتورة (عاليه حبيب ، 2015 : 28) عن التحولات الاجتماعية وانعكاساتها على أنماط العمل والعمالة فى القرية المصرية ، التى استفادت منها الباحثة فى طرحها لمجموعة الأفكار التى طرحتها الورقة البحثية على المستوى النظرى ، بينما زادت ورقتنا البحثية فى التطبيق الميدانى .

6-امتلاك أدوات زراعية ونوع الأدوات المستخدمة

جدول رقم (6)

امتلاك أدوات زراعية ونوع الأدوات المستخدمة

امتلاك أدوات زراعية	ك	%	نوع الأدوات المستخدمة	ك	%
نعم	37	88.1	الفأس	33	89.2
لا	5	11.9	جرار زراعى	1	2.7
0	0	0	ماكينة مياة	1	2.7
-----	-----	0	أخرى (ماكينة رى - قادوم)	2	5.4
الاجمالى	42	100	الاجمالى	37	100

يوضح الجدول رقم (6) أن النسبة العليا 88,1% لوجود أدوات زراعية ، و أعلى نسبة 89,2% لاستخدام الفأس فى الزراعة ، بينما النسبة الدنيا 2,7% لاستخدام الجرار الزراعى و ماكينة المياح ومن الشواهد الميدانية : أكدت ان نوعية الآت وأدوات الزراعة وطرقها قديمة وبعضها حديثة (الفأس والقادوم – ماكينة رى زراعية وآلات أخرى مثل ماكينة دراس القمح – بخاخات الرش)

7- طبيعة العمل بالمهنة للعمالة غير الزراعية :

جدول رقم (7)

طبيعة العمل بالمهنة

طبيعة العمل بالمهنة	ك	%
عامل صناعى أو حرفى	32	11.3

16.3	46	أعمال مكتبية وإدارية متوسطة
6.0	17	تاجر أو صاحب مشروع
2.1	6	عامل بناء وتشبيد
11.0	31	وظائف فنية ومهنية عليا (مدرس -طبيب- - مهندس
44.7	126	عمل حر
8.2	23	أخرى (شيف -سواق- عاملة مقشرة-مشرف علاجي-يعمل لدى الغير -ممرضة -ميكانيكى)
100.0	282	الإجمالي

يوضح الجدول رقم (7) أن النسبة العليا للعمالة غير الزراعية بمهنة العمل الحر وتصل النسبة 44,7%، والنسبة الدنيا لأصحاب مهن عمالة بناء وتشبيد 2,1%، ويدل هذا على تقدم العمل الحر فى المجتمع الريفى، وقد تطرقت دراسة"مروه محمد على شطا " بعنوان " التحولات الاجتماعية والاقتصادية وانعكاساتها على سوق العمل دراسة ميدانية" لمفهوم العمل الحر وهو : " ذلك العمل الذى لا يتبع أى جهة حكومية أو خاصة ، يقوم به الشخص بنفسه لحسابه الخاص ويستثمر جهوده فى الحصول على أقصى ربح ممكن من هذا العمل " . (مروة محمد على شطا ، 2011 : 280)

- أوضحت البيانات الكيفية أن الأعمال التى يقوم بها النساء والرجال فى قرية الدراسة تنحصر فى بعض الوظائف الحكومية خاصة فى التمريض والتدريس والهيئات الحكومية وتحديداً فى الأعمال الكتابية والسكرتارية، هذا بالإضافة إلى عمل البعض الآخر فى القطاع الخاص وخاصة فى الصيدليات ومحال البقالة والخدمات بأنواعها وبعض الأعمال الزراعية ، بالإضافة إلى العديد من الأعمال التى يصعب على المرأة الدخول فيها لوجود محددات ثقافية تضى على هذه الأعمال الطابع الذكورى وتحرمها على الإناث كأعمال البناء والتشييد والحدادة والنجارة وسواقة المقطورة والمطاعم (الفول والطعمية) وبعض المحلات التجارية ، بل أن هناك بعض الأعمال التى تقلل من شأن المرأة الريفية ومكانة أسرتها ويصعب عليها العمل بها فى القرية كالخدمة فى البيوت داخل قريتها ، فتذكر إحدى حالات القرية : " انا بشتغل وبنتى بره القرية فى البيوت من سنين ومش معرفة حد كانوا ياكلو وشى ف البلد "

- ثالثاً - المتغيرات الاجتماعية وظهور مهن جديدة عينة الدراسة

1- امتلاك تليفون محمول حديث واستخدامه فى الدخول على شبكة الانترنت

جدول رقم (1)

امتلاك تليفون محمول حديث واستخدامه فى الدخول على شبكة الانترنت

امتلاك تليفون محمول حديث	ك	%	استخدامه فى الدخول على الانترنت	ك	%
نعم	215	66,4	نعم	192	89,3
لا	109	33,6	لا	23	10,7
الاجمالي	324	100,0	الاجمالي	215	100,0

يظهر الجدول رقم (1) أن النسبة العليا لفئة من يمتلك تليفون محمول حديث ونسبتهم 66,4% وأيضاً استخدامه فى الدخول على الانترنت ونسبتهم 89,3%، والنسبة الدنيا لمن لا يمتلك تليفون محمول ونسبتهم 33,6%، ويشير إلى التغيرات الاجتماعية الجديدة التى طرأت على مجتمع الدراسة حيث استخدام القرويين للتكنولوجيا الحديثة .

- وقد أوضحت الشواهد الميدانية أن 100% من الحالات مالكين لتليفونات حديثة وجميعهم مشتركين على شبكات التواصل الاجتماعى ، و نجد 50% من الحالات يمثلان نمط العمل عن بعد كالحالة رقم (7) " انا الناس بتبعت لى الحاجه اللى عايزين يترجموها ع الاميل وعامل صفحات ع النت للترجمة "

" أنا بنزل برامج سوفت وير للموبايل عن طريق النت وفى ناس فى البلد عامله برامج تيك توك وبيأخدوا عليها فلوس "

"وفى ظل فيروس كورونا انتشر العمل عن بعد من خلال المدرسين الذين يعطون محاضراتهم عن طريق شبكات الانترنت "كالحالة رقم (2) مدرس رياضيات . " أنا بشتغل دلوقتى اون لاین كله دلوقتى بقه كده " ، وتذكر الحالة رقم (6) : " انا بجيب رسومات الحنة من على النت للسنتات وهى بتختار الرسمة اللى عايزاها " الحالة رقم (3، 5) : " أنا بشير الأراضى بتاعى للبيع ع النت وبشترى من ع النت " ، "كل موديلات الموبليات الحديثة بجبها من عالنت "

2- أكثر المهن الجديدة التى ظهرت مع توافر المواصلات بالقرية

جدول رقم (2)

أكثر المهن الجديدة التى ظهرت مع توافر المواصلات بالقرية

أكثر المهن الجديدة التى ظهرت مع توافر المواصلات بالقرية	ك	%
ميكانيكى سيارات	40	12,3
سواقين توكتوك	196	60,5
عاملات فى المصانع	22	6,5

17,6	57	أصحاب محلات تجارية
2,8	9	أخرى تذكر (سيبر-موتسيكلات أوبر-سائقين سيارات سوزوكي)
100,0	324	الإجمالي

يوضح الجدول رقم (2) أن أكثر المهن انتشاراً بعد توافر المواصلات الحديثة لمهنة سائقي التوكتوك وتبلغ 60,5% ، بينما النسبة الدنيا في مهن أخرى مثل سائقي سيارات أوبر وسوزوكي وموتوسيكلات وتبلغ 2,8% ويشير إلى العلاقة بين توافر المواصلات وظهور المهن الجديدة وتغيير الناحية الاقتصادية .

أوضحت الشواهد الميدانية أن أكثر المهن المنتشرة بين الذكور لأصحاب محلات تجارية بنسبة 70% من الحالات ، تليها أصحاب الحرف (سمكري - ميكانيكي - مهن متعلقة بالسيارات) ، وإن أكثر المهن المنتشرة بين الإناث هي العاملة في مقاشر الفول السوداني تليها عاملة بمصنع جيزة للغزل والنسيج ، ويرتبط هذا الانتشار برصف الطريق الرئيسي بالقرية حيث فتح المجال للانتشار المحلات التجارية والحرف اليدوية ، وعمل الإناث بالمصانع

" الطريق السريع يقلب أي قرية " أحد الإخباريين بالقرية ، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة

(Hare Denise Marie) بعنوان : "الدخول والأجور والعمالة غير الزراعية الريفية"

أن 69% من شباب الأسر يعملون في الأنشطة غير الزراعية والعمل الحر (كالأنشطة التجارية - شراء وبيع السلع الاستهلاكية الزراعية - شراء الجرارات واستخدامها لبيع المواشى - الصناعات الصغيرة - صناعة الطوب - الحرف اليدوية - البناء والتشييد - طحن الحبوب الزراعية - الغزل والنسيج ، حيث إن العمل الحر كالتشييد والبناء هي من أكثر أنواع الأنشطة شيوعاً بين العمالة المأجورة لأنه يوفر عائد يومية عالية ، والعمل فيه أقل أياماً في السنة عن العمل الزراعي ، ويأتي العمل في الأنشطة الصناعية (العمل في المنسوجات - الملابس - الألكترونيات) والمصانع في المرتبة الثانية في تفضيل العمل به حيث يوفر صاحب المصنع المسكن والطعام للعامل ولا يحتاج العامل للانتقال من منزله الريفي إلى مكان العمل كما كان العمل بالمزرعة (Hare, Denise Marie, 1999:33)

أهم نتائج الدراسة :

- من حيث النوع: اتضح من الدراسة الميدانية أن نسبة الذكور عينة الدراسة 71,6% ، بينما بلغت نسبة الإناث 28,4% ، وقد اتفقت الشواهد الميدانية لدراسة الحالة مع هذه النتيجة حيث كانت الحالات رقم (1،2،3،4،5،7،8،10) ذكوراً ، بينما كانت الحالتان (6،9) من الإناث

- من حيث السن أن أعلى نسبة 45,6% لفئات السن من (30-50) من حجم العينة ، وهذا يشير إلى أن مجتمع الدراسة في سن العمل والإنتاج . ، وقد أكدت دراسة الحالة على ارتفاع نسبة الشباب ومن هم في سن العمل والإنتاج فقد مثلت فئة السن من (20-40) الحالات رقم : (1،6،7،8،9) ، في حين مثلت فئات (40-50 سنة) الحالات رقم: (3،4) ، وفئات السن (50-60) الحالات رقم : (2،10) ، وكانت الحالة رقم (5) (أكبر من 60 سنة) من حالات الدراسة

- من حيث الحالة الاجتماعية النسبة العليا للعينة 74,7% من المتزوجين ، وأقل نسبة للأرامل وتبلغ 1,2% ، وهذا يتفق مع مجاء في جدول فئات السن حيث متوسط السن فئة ما بين (30 - 50).

- كما اتفقت هذه النتيجة أيضاً مع الشواهد الميدانية لدراسة الحالة فقد مثل المتزوجون من الحالات رقم (1 ، 2 ، 3 ، 5 ، 6 ، 8 ، 9 ، 10) ، في حين الحالة رقم (4) مطلق ، بينما مثلت الحالة رقم (7) أعزب ، ويتفق هذا مع الموروث الثقافي للمجتمع الريفي الذي يحافظ على شكل الأسرة.

- من حيث مستوى التعليم : اتضح من الدراسة الميدانية أن النسبة العليا (31,8%) فئة الحاصلين على المؤهلات المتوسطة ، تليها في المرتبة الثانية نسبة الأمية (18,4%) ، كما تساوت فئة من يقرأون ويكتبون مع فئة من يحملون شهادات جامعية بنسبة (16,4%) ، وتأتي فئة المؤهلات أقل من متوسطة في التدرج الأخير بنسبة (16,3%) من عينة الدراسة ، وقد مثلت كل من الحالات (1 ، 2 ، 5 ، 7 ، 8) درجة جامعية ، والحالات (3 ، 4) مؤهل متوسط ، والحالة رقم (10) يقرأ ويكتب ، بينما كانت الحالة (6) مؤهل أقل من متوسط ، والحالة رقم (9) أمي

- من حيث نمط الأسر أن غالبية أسر عينة الدراسة من الأسر النووية بنسبة (59,0%) من عينة الدراسة ، ويتفق هذا مع غالبية الدراسات السابقة فهذا النمط هو الأكثر شيوعاً الذي يسود الحياة في الريف الآن ، بينما تراجع نمط الأسر الممتدة حيث كانت نسبتهم 31,2% ، كما بدأ نمط الأسر المركبة في الانقراض حيث سجلت نسبتهم (9,9%) من عينة الدراسة ، عدد أفراد الأسرة : نسبة 54,0% لفئة (4 - 6 أفراد) من عينة الدراسة ، وأقل نسبة 7,4% من هم 10 أفراد فأكثر ، حيث تحرص الأسر النووية الريفية على الانجاب ، فالأبناء يمثلون أيدي عاملة لديهم أو لدى الغير .

- كشفت الدراسة الميدانية عن عمالة غير زراعية بنسبة 87,0% من عينة الدراسة ، وعمالة زراعية بنسبة 13,0% ، ، ويدل هذا على تراجع العمل الزراعي في مجتمع البحث ، وتأثير المشكلات التي يعاني منها القطاع الزراعي والمزارعين ، وتقدم القطاع غير الزراعي لمجتمع البحث ، حيث ما يتمتع به القطاع غير الزراعي من مميزات ، وتغير قيم الريفيين وثقافتهم واتجاههم نحو العمل الحر .

من الشواهد الميدانية كشفت دراسة الحالة عن أن من الحالات تعمل موظف وعمل حر وهي الحالات (2 ، 3 ، 7 ، 8) ، الحالة رقم (9) لمزارعة ، والحالة رقم (1) عمل حر، ومن يعمل لدى الغير بأجر وهي الحالة رقم (6) ، الحالة رقم (4) موظف .

- من حيث حيازة الأرض الزراعية ونوع الملكية الزراعية للعمالة الزراعية : كشفت الدراسة الميدانية أن غالبية عينة الدراسة بنسبة 54,8% لا يملكون أرض زراعية ، وأن النسبة الدنيا لمن يملكون أرضاً زراعية بنسبة 45,2% ، ممن يعملون بالقطاع الزراعي ، ويوضح ذلك أن قيمة

الاحتفاظ بالأرض الزراعية مازالت موجودة في مجتمع الدراسة رغم وجود مظاهر التحضر به ، وأن الغالبية العظمى من الأسر المالكة لأراضي زراعية حيث بلغت نسبتهم 73,9% بينما من يستأجرون الأراضي الزراعية كانت نسبتهم 17,4% و أقل نسبة لشراكة الأرض الزراعية بنسبة 8,7%

- من حيث حجم الملكية الزراعية للعمالة الزراعية : أن النسبة العليا 61,5 % لمن يمتلكون من (فدان – 5 أفدنة) ، وأقل نسبة 15,4 % من يملكون أكثر من عشرة أفدنة ، بينما من يحوزون من (خمس - عشرة قيراط) كانت نسبتهم 1,2% من عينة الدراسة ، ومن يملكون (قيراط – خمس) نسبتهم 20,0% ، وهذا يوضح أن حجم الحيازة الزراعية ليس كبير بمجتمع البحث

- من حيث نوعية العمالة الزراعية ومن يقوم بزراعة الأرض الزراعية : اتضح من الدراسة الميدانية أن النسبة العليا للعمالة الزراعية التي تعمل على زراعة الأرض مع الأسرة ونسبتها 82.6% ، والنسبة الدنيا والمتوسطة معا لفتى من يزرع بنفسه ومن يؤجر الأرض للغير ونسبتها 8.7%، ويشير هذا إلى مدى ارتباط المجتمع الريفي بالأسرة والأرض والعمل سويا ، أن النسبة العليا للعمالة الأسرية في الزراعة ونسبتها 69.6% والنسبة الدنيا لفتى العمالة الأسرية والمؤجرة معا ونسبتها 8.7% ، ويشير هذا إلى اعتماد المجتمع الريفي على الزراعة بنفسه وعلى أسرته وليس الغير

- كما كشفت دراسة الحالة عن أن العمال الزراعيين الأجراء بقرية الدراسة ينقسمون إلى : عمال دائمين وعمال مؤقتين والنوع الأول يتم استنجاهه لمدة سنة ، أو أكثر ، للعمل عند كبار الفلاحين ومتوسطى المستوى ، وتنقسم إلى فئتين : تضم الفئة الأولى : العمال الذين يتم استنجاههم في مواسم الزراعة ، وتضم الفئة الثانية : العمالة المؤقتين المنتقلين ، الذين يتم استنجاههم على أساس مؤقت أو موسمي

- كما كشف الواقع الميداني أن العمالة الزراعية المؤقتة في القرية تتألف من الرجال والنساء والأطفال ، وكلهم يتشابهون فيما بينهم من حيث إنهم يعملون بشكل مؤقت وبأجر يومي في العمل الزراعي الموجود في القرية إلا أنهم يختلفون فيما بينهم من حيث الأجر حيث يحصل الرجال على الأجر الأعلى من بين هذه العمالة ، يليهم في ذلك النساء والأطفال ، حيث يصل الأجر اليومي إلى ثمانين جنيهاً ، ويتحدد هذا العمل وفقاً للمواسم الزراعية وكذلك وفقاً لنوعية المحاصيل التي تزرع ، كما تتحدد وفقاً لمراحل الزراعة ففي مرحلة تنظيف الأرض من الحشائش ، يجد النساء والأطفال دوراً لهم ، أما عملية تجهيز الأرض للزراعة والتي تشمل أعمال الحرث والتقسيب والتخطيط ، مما يبرز دور الرجال ، ثم تأتي مرحلة الزراعة والتي تحتاج إلى كثير من الأيدي العاملة ، فيعمل بها الجميع دون فارق بينهم سواء من حيث العمر أو النوع .

- من حيث نوعية المحاصيل : أن النسبة العليا للمحاصيل التقليدية للمجتمع الزراعي ونسبتها 78.6% ، والنسبة الدنيا للمحاصيل النقدية ونسبتها 21.4%

وأن النسبة العليا لعدم وجود محاصيل جديدة بنسبة 61,9 %، بينما النسبة الدنيا لوجود محاصيل جديدة وهى الزهور والنباتات العطرية ونسبتها 38,1 %،

- من حيث ملكية الأدوات الزراعية للعمالة الزراعية : أن النسبة العليا 88,1 % امتلاك أدوات زراعية ، و أعلى نسبة 89,2 % لاستخدام الفاس فى الزراعة ، بينما النسبة الدنيا 2,7 % لاستخدام الجرار الزراعى وماكينه المياه أن النسبة العليا من المبحوثين لمن لا يستأجرون الأدوات الزراعية ونسبتهم (85,7 %) ، ومن لا يؤجرون أدواتهم الزراعية ونسبتهم (92,9 %) ، حيث كان أجيراً أو حائزاً.

- من الدراسة الميدانية اتضح أن نوعية الآلات الزراعية الحديثة هى : أكد غالبية المبحوثين على عدم وجود أدوات زراعية حديثة بمجتمع الدراسة بنسبة (78,6 %) ، كما سجلت أخرى أعلى نسبة (66,7 %) للأدوات الزراعية الحديثة وهى : (ماتور رش – جرار قمح – بخاخة الرش الألكترونى - ماكينة دراس -الليزر لتسوية الأرض – ماكينة رى كهرباء) ، كما أكد غالبية المبحوثين على توفيرها للوقت والجهد بنسبة (100 %)

- انتهت الدراسة الميدانية إلى أن التغيرات الإجتماعية الجديدة التى طرأت على مجتمع الدراسة تمثلت فى امتلاك التليفون المحمول الحديث والدخول على الانترنت حيث كانت النسبة العليا لفئة من يمتلك تليفون محمول حديث 66,4 % وأيضاً استخدامه فى الدخول على الانترنت ونسبتهم 59,3 % ، والنسبة الأقل لمن لا يمتلك تليفون محمول حديث ونسبتهم 33,6 % ، وأثر استخدامه اتضحت فى التطوير فى العمل بنسبة 45,0 % ، ومتابعة الموديلات الجديدة بنسبة 11,1 % ، ويشير ذلك إلى التغيرات الإجتماعية الجديدة التى طرأت على القرية المصرية ، كما كشفت الدراسة الميدانية على وجود علاقة بين الانترنت وظهور مهن جديدة بالقرية بنسبة (67,0 %) ، حيث كانت النسبة العليا للمهن الجديدة بالقرية لفئة من يملكون محلات تجارية بنسبة (65,9 %) ، والنسبة الأقل (2,3 %) لفئة من يعمل بمهن السكرى ، والنسبة المتوسطة لأخرى (16,6 %) من يعملون بالمهن المختلفة ويدل هذا على تنوع المهن بالريف وتأثير الانترنت عليه .

- أوضحت الشواهد الميدانية أن إمكانية توافر المواصلات الحديثة داخل القرية بنسبة 99,7 % وسرعة التحرك والتنقل بين أرجاء القرى وبعضها وداخلها وخارجها قد أترعلى الإتصال بين الآخرين وأدى إلى ظهور مهن جديدة ، ويشير ذلك إلى مدى العلاقة بين توافر المواصلات الحديثة وظهور مهن جديدة والتى تصل نسبتها إلى 99,7 % ، كما أدى ذلك إلى التغيير فى الناحية الإقتصادية و العمل والإنتاج والإنتعاش الإقتصادى وتحقيق المطالب الفردية والاجتماعية ، واتضح ذلك فى أن أكثر المهن إنتشارا بعد توافر المواصلات الحديثة تركزت فى مهنة سائقى التوكتوك بنسبة 60,5 % ، والنسبة الأقل فى مهن أخرى مثل سائقى سيارات أوبر وسوزوكى وموتوسيكلات وتبلغ 2,8 % ، ويشير هذا إلى العلاقة بين توافر المواصلات وظهور المهن الجديدة وتغيير الناحية الاقتصادية .

- كشفت الدراسة الميدانية عن أن المهن الحديثة المنتشرة بين الذكور لفئة أصحاب المحلات التجارية ونسبتها 59,9 % ، والنسبة الأقل والمتوسطة معا لفئتى صاحب مقهى وأخرى ونسبتها 4,3 % ، ويشير هذا إلى تغلب العمل التجارى على مجتمع الدراسة ، وأن المهن الحديثة المنتشرة بين الإناث لفئة العاملات فى مقاشر الفول السودانى ونسبتها 50,6 % والنسبة الأقل

لفئة خياطة ومطرزة فساتين أفراح ونسبتها 5,6% ، آثار انتشار المهن الجديدة فى القرية هى زيادة دخول الأفراد ونسبتها 88,6% ، والنسبة الأقل والمتوسطة هى زيادة شراء الأراضى الزراعية وبناء المساكن ذات الدورين والثلاث وأخرى ونسبتها 0,3% ،

تعقيب وتوصيات :

- مما سبق ينبغى أن نشير إلى أهم المتغيرات التى أثرت على أنماط العمالة الريفية وهى؛ توافر المواصلات داخل القرية المصرية والانترنت وتغير قيم الشباب الريفى ونظرته إلى العمل الزراعى التى أثرت على تحول العمالة الزراعية إلى غير زراعية فى اطار تغير أوجه النشاط الاقتصادى والانتاجى واستحداث أوجه جديدة من أشكال الانتاج فى داخل القرية وخارجها .

التوصيات :

- وضع قضايا المجتمع الريفى ومشكلاته ضمن أولويات الاهتمام من قبل المسؤولين وصانعى القرار وتوجيه الجهود المؤسسية والأهلية نحو تذليل هذه المشكلات .
- حل مشكلة تآكل وانكماش وضعف الرقعة الزراعية التى لم تتسع بالشكل الكافى لتساير الزيادة العددية للسكان ، نتيجة لعمليات التجريف التى تتم بعيداً عن الدولة أو بمعرفة المحليات المنحرفة أو الفاسدة أو بالتحليل على القوانين والتشريعات أو بسبب البناء على الأراض الزراعية الخصبة لتحويلها إلى منشآت سكنية أو تبويرها لصالح فئات من أجل التريح .
- حل مشكلة نقص الموارد المائية التى تؤدى إلى تناقص المساحات المزروعة ومن ثم ضعف الإنتاجية الزراعية مما يساعد على التوسع فى استيراد الغذاء من الخارج .
- حل مشكلة ظاهرة تفتيت الحيازات الزراعية وزيادة الفاقد فى المحاصيل نتيجة عدم استخدام الأساليب التكنولوجية التى تحتاج إلى مساحات واسعة افتقد إليها الريف المصرى
- عمل دراسات جدوى للزراعة فى مصر من قبل الدولة، إلى جانب اهتمام السلطات المصرية بأهمية توفير مناخ التسويق للمحاصيل والحصول على عائد مجزى يشجع الفلاح على العمل والإنتاج الزراعى .
- عدم زراعة محاصيل على حساب محاصيل استيراثية أخرى، حيث لا يترك الفلاح يتعامل مع الأرض الزراعية دون دعم من قبل الدولة .
- حل مشكلة الهجرة من الريف إلى المدن أو مايسمى بالهجرة الزراعية ومعالجة تزايد معدلات البطالة فى الريف فى القطاع غير الزراعى .
- تحسين الخدمات العامة الصحية والتعليمية والجوانب الاجتماعية والاقتصادية فى الريف المصرى
- وضع مشكلات العمالة الريفية ضمن استراتيجيات الدولة ؛ كالتأمين الصحى والاجتماعى ، معاشات خاصة بهم ، الاهتمام من قبل وسائل الاعلام المختلفة بتحسين صورة الفلاح المصرى .

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية :

- ابراهيم ، حلمى ؛ عبد الرحمن،(2000) ، التجارب العالمية فى احداث التغيير "، المؤتمر السنوى السادس والعشرين لجماعة الادارة العليا، ادارة التغيير فى المجتمع المصرى ،القاهرة ، مطابع رزوالىوسف الجديدة، اكتوبر
- آمال سيد على السيد (2006) ، عمالة الأطفال وعلاقتها ببعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية بإحدى قرى محافظة الفيوم "، رسالة دكتوراة غير منشورة ، قسم الاجتماع الريفى ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة .
- توماس. س . باترسون (2005) ، التغيير والتنمية فى القرن العشرين ، ترجمة عزة الخميسى ، المشروع القومى للترجمة ، الكتاب 803 ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة .
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، (2015) ، محددات عمالة الأطفال فى القطاع الزراعى ، بحوث ودراسات سكانية ، مجلة نصف سنوية ، العدد90 ، يوليو
- حامد عبد الهادى ، (2005) : الحرف التقليدية والمعاصرة بين التكيف مع الفقر وصناعة رأس المال دراسة ميدانية فى ثلاث قرى مصرية"، مقدمة فى، الندوة السنوية الحادية عشر بعنوان "التحولات الاجتماعية والثقافية فى الريف المصرى" اعمال الندوة السنوية الحادية عشر ، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة ، 3-4 مايو
- عاليه حبيب (2015) : التحولات الاجتماعية وانعكاساتها على أنماط العمالة فى القرية المصرية "،التنمية الثقافية فى القرية المصرية ، ابحاث المؤتمر العلمى الثالث لثقافة القرية ، مجموعة باحثين ، الادارة العامة للدراسات والبحوث ، وزارة الثقافة ، ابريل ،
- عاليه حبيب (2009) : علم الاجتماع الريفى ، قضايا نظرية ودراسات تطبيقية، كلية البنات ، جامعة عين شمس
- منصور مغاورى حسن (2003) : " أثر التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى مصر على العمالة الزراعية "،نجوى الفوال : "التغير الاجتماعى فى المجتمع المصرى خلال خمسين عاماً ، المؤتمر السنوى الخامس 20-27 ابريل ،المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايية ،المجلد الأول ،القاهرة
- سامية حسن الساعاتى (2006) : تصميم البحوث الاجتماعية ، ومناهجها ، وطرائقها ، وكتابتها ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الاسرة ، القاهرة
- السكان بحوث ودراسات ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، 2009 ، ملامح سوق العمل فى مصر فى الفترة من (2000- 2008) ، مايو.
- اعتماد علام (2001) العولمة وقيم العمل المستحدثة لدى الشباب فى المجتمع المصرى رؤية استشرافية " فى محمود الكردى : " الشباب ومستقبل مصر ، القاهرة ، مشروع توثيق الانتاج العربى فى علم الاجتماع ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة

- سماح عبد الغني عبد العزيز (2014) ، بعض ملامح التغيير الاجتماعي الثقافي في الريف المصري كما تعكسها العمالة النسائية" ، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس.
- عقيل حسين عقيل (2012) :فلسفة مناهج البحث العلمي،مكتبة مديولى
- على المكاوى (1999) :المعتقدات الشعبية والتغيير الاجتماعي"،دار المعرفة الجامعية،الأسكندرية.
- على المكاوى ،أحمد زايد (2012) : "منظورات تنموية"،المجلة العربية لعلم الاجتماع،مجلة نصف سنوية ،محكمة ،مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ،جامعة القاهرة ، ع 9 .
- على محمد المكاوى ؛ محمد كمال التابعي (2005) : " التحولات الاجتماعية والثقافية في الريف المصري" ، اعمال الندوة السنوية الحادية عشر، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 3-4 مايو
- مهدي محمد القصاص (2008) ، العمل الحر آليه لحل مشكلات الشباب دراسة ميدانية ،ندوة بعنوان:علم الاجتماع وقضايا العمل والبطالة فى ظل العولمة 17-18 مارس ،قسم الاجتماع ،كلية الآداب ، جامعة طنطا
- فاروق مصطفى (2000) : "أثر الحرف والصناعات الصغرى في تغيير القرية المصرية دراسة للمجتمع القروي بسمنود" ، في محمود عودة وإلهام عفيفي، "القرية المصرية بين الواقع والمستقبل، ج1، المكتبة المركزية، جامعة حلوان، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر القرية المصرية، الواقع والمستقبل ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- سالم ابراهيم سالم محمد (2012) ، العمالة الريفية : "مدى التغيير فى ثلاث قرى مصرية مختارة ،مجلة كلية الآداب ،جامعة القاهرة ،مج 72، ج 1،يناير
- محمودالجوهري ، محمد؛ الخريجي ، عبد الله (2008) : "طرق البحث الاجتماعي"،بدون دار نشر،الطبعة الخامسة
- مروه محمد على شطا (2011) التحولات الاجتماعية والاقتصادية وانعكاسها على سوق العمل دراسة ميدانية" ، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة

References:

- Hare Denise Marie (1999) Ph.D.: " Rural non-agricultural employment، earnings and income: Evidence from farm households in southern China ، Stanford University
- Furaha Aydan Gwivaha(2015):" Factors that impact agricultural extension training Iowa State ، Tanzania،programs for smallholder women farmers in Njombe District Iowa. ،University Ames

“Social Transformations and Their Impact on Employment Patterns in Egyptian Countryside”

(A Field Study in One of the Villages in the Governorate of Giza)

Nessreen Wheed Soliman

Nessreen.wheed@gmail.com

Prof. Hassan El-Kholy

Professor of Sociology

Faculty of Women- Ain Shams University

Prof. Alia Helmy Habib

Professor of Sociology

Faculty of Women- Ain Shams University

Abstract

This research drives at identifying the patterns of rural employment in light of the social and economic transformations that the Egyptian society in general and the rural community in particular have undergone through this main question: What are the agricultural and non-agricultural employment patterns and the changes that occurred to them in the Egyptian countryside?. This study belongs to the descriptive type of studies. The researcher has relied on both the social survey method and the anthropological approach, in addition to the method of studying the local community. The research uses the questionnaire as a field research tool to give quantitative data on the patterns of rural employment in the study population, and the interview where ten representative cases have been selected for the study population. The study is applied on a regular random sample of (324) items. The study is summed up with a decline or retreat in agricultural work in the research population, exposing the effects of the problems that the agricultural sector and farmers suffer from, in addition to the progress of the non-agricultural sector to the research population; as the non-agricultural sector is characterized with advantages and changes in the values and culture of the countryside and their tendency towards self-employment. The most important recommendations of the study are: The need to solving farmers' problems and opening new labor markets for the non-agricultural employment.

Keywords: Social transformations , rural employment , work , work values , work culture.

2 Received on: 26/4/2021

Accepted for publication on: 28/6/2021